نشوء وتطور قوة شرطة بغداد
منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي حتى عام (١٩١٧م)

م. د. عمر إبراهيم الشلال

كلية اللغات / جامعة بغداد

المقدمة :

تعد دراسة موضوع نشوء وتطور قوة شرطة بغداد خلال المدة الممتدة منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي وحتى الإحتلال البريطاني لبغداد عام (١٩١٧م) من المواضيع المهمة التي تستحق أن نسلط الضوء عليها، ومن الملاحظ أن الدولة العثمانية شرعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي بتنفيذ إصلاحات عدة في بعض الولايات العثمانية لأجل المحافظة على الأمن الداخلي، على الرغم من التحديات السياسية والأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها، والتي تركت آثارها على الأوضاع العامة فيها بشكل واضح، ومع أن تلك الإصلاحات بدأت أولاً في إسطنبول ومناطق أخرى من الدولة العثمانية، ومن بينها إنشاء قوة لحفظ الأمن في العاصمة، وقد تمثل ذلك بتأسيس قوة الشرطة التي أخذت تمارس دوراً في السيطرة على الأوضاع الأمنية فيها.

لذلك شجع الحكومة العثمانية على تأسيس قوة للشرطة في مختلف ولايات الدولة العثمانية، ومنها ولاية بغداد، والتي تأسست فيها تلك القوة في أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر الميلادي، وعلى الرغم من أن بداية تأسيس دائرة الشرطة في مركز ولاية بغداد كانت متواضعة إلا أنها توسعت فيما بعد لتشمل باقي السناجق والألوية والأقضية، ومن ثم تأسيس مجلس – هيئة– للشرطة، وقد ساهم تأسيس تلك القوة بتحسن الأوضاع الأمنية في ولاية بغداد وانخفض معدل حدوث الجرائم فيها حتى أن بعض الصحف العراقية في ذلك الوقت، مثل صحيفة زوراء، وصحيفة صدى بابل، أخذت تثني في صفحاتها على الدور الذي كانت تقوم به دائرة الشرطة من أجل حفظ الأمن، بل طالبت تلك الصحف بدفع مكافئات لمنتسبي الشرطة لدورهم في توفير الأمن للمجتمع.

وانطلاقاً من المبررات السالفة الذكر، فقد وقع اختياري على موضوع البحث، وقد تم تقسيمه إلى مقدمة ومجموعة فقرات تتناول دراسة الجوانب المهمة من الموضوع، فضلاً عن

الملاحق التي تطلبت طبيعة الدراسة ارفاقها بالبحث وخاتمة عن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث.

التشكيلات الأمنية السابقة:

كانت القوات الأمنية العثمانية تتكون من تشكيلات عديدة، ومن مهماتها حفظ الأمن والنظام الداخلي للولايات العثمانية، ولها مسميات عدة (الضابطة[١] أو الضبطية، والدرك، والجاندرمة، والبوليس[٢])، إضافة إلى قوات الجيش النظامي التي تستخدم عند الضرورة للاغراض الامنية ، وكانت ولاية بغداد مقراً للجيش السادس العثماني. ونصت المادة الخامسة عشر من نظام الولايات (١٨٦٤م)[٣]، على تشكيل قوة (ضابطة) في مركز كل ولاية من ولايات الدولة العثمانية، بقيادة ضابط كبير برتبة (مير ألآي) يسمى (ألآي بكي)، وتكون لهذه القوة وحدات في مراكز سناجق الولاية وأقضيتها[٤]، ولكن لم تشكل هذه القوة في بغداد إلا بعد مجيء الوالي مدحت باشا، الذي اصبح واليا على بغداد خلال المدة(١٨٦٩-١٨٧٢م)، والذي قام قام بإلغاء قوات (الهايته أو الباشبوزق) غير النظامية، التي كانت تربو أعدادها على الثمانية آلاف فرد[٥]، وشكل بدلاً منها (الآيا) من (الضبطية) وفقاً لما نص عليه نظام الولايات، وكانت قوات (الألآي) تتألف من أفواج للمشاة والخيالة بلغ عدد أفرادها حوالي سبعة آلاف رجل في عام (١٨٧٠م)، وكانت قوات (الآي عساكر الضبطية) تتألف من مجلس (الألآي) التي يرأسها قائد (الألآي بكي)، ويضم في عضويته عدداً من ضباط الجاندرمة، ومن ثلاثة عشر فوجاً موزعة على سناجق الولاية[٦]. تبدل اسم قوات (الآي عساكر الضبطية) في ولاية بغداد في عام (١٩٠٧م) إلى (دائرة الجاندرمة)، وكان كل فوج من هذه الأفواج بأمرة ضابط برتبة مقدم (بكباشي)، وكل سرية من سرايا المشاة والخيالة كانت بأمرة نقيب (يوز باشي)[٧]. أما المهام التي أدتها قوات الجندرمة في ولاية بغداد، فكان في مقدمتها جمع الضرائب الحكومية من بعض عشائر الولاية، ونشر الأمن وتطبيق القوانين في ربوعها، وتعقب الأشقياء والخارجين على القانون وإلقاء القبض عليهم، والمساهمة في اطفاء الحرائق ، والقيام بأعمال الحراسة التي تحتاج إليها مصالح الدولة وإدارتها وغيرها من الأعمال[٨]، وكانت قوات (الجاندرمة أو الضابطية) موزعة في مراكز صغيرة، ولكن لم يكن بوسع أفراد الجاندرمة أن يقوموا بواجبات الشرطة على الوجه المطلوب في الطرق العامة ولا في الأسواق، إذ لم تتوفر الوسائل التي تمنحهم القدرة على مطاردة اللصوص، على أنه كان بينهم كثير من الرجال المقتدرين الأجلاد[٩].

لقد جرت محاولات الإصلاح هذه القوات ورفع كفائتها بعد انقلاب عام (١٩٠٨م)، وذلك حينما فتحت مدرسة لقوات (الجاندرمة) في مدينة بغداد سنة (١٩١٠م)، وكانت هذه المدرسة تقوم

بتدريب وإعداد أفراد (الجاندرمة)، وتستعين بعدد من ضباط الجيش، الذين تعار خدماتهم إليها للقيام بهذه المهمة[١٠]. خصصت الحكومة العثمانية زيادة سنوية مقدارها (٤٠ ألف ليرة) سنوياً في عهد الوالي ناظم باشا، وذلك للقيام ببعض الاصلاحات في الولايات الثلاث (بغداد والبصرة والموصل) ومنها افتتاح مكتب (للجندرمة)[١١]. ويبدو أن الحكومة العثمانية كانت تعلم جيداً بضعف قوات (الجندرمة) وتعثرها في أداء واجباتها على الوجه المطلوب في الطرق العامة والأسواق [١٢]، ومطاردة اللصوص وقطاع الطرق والقتلة وتأمين سلامة المواطنين، لذلك قامت بتشكيل قوة الشرطة على أسس حديثة ومتطورة لإستتباب الأمن في ولاية بغداد، وباقي المناطق التابع لها بعد تزايد حالات القتل والسرقة وغيرها من الحوادث.

تأسيس قوة الشرطة في بغداد:

تشكلت قوة الشرطة (البوليس) في ولاية بغداد في أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر الميلادي، وهي قوة شرطة خاصة بالمدن[١٣]، ويبدو أن قوة الشرطة عند التأسيس كانت مفوضية (قومسيرية) وكانت إدارتها صغيرة وتعتمد على باقي تشكيلات القوات الأمنية الموجودة في داخل ولاية بغداد، ولهذا نجد إدارتها في بغداد لعام (١٣٠٩هـ/١٨٩١م) إدارة صغيرة تقتصر على مركز الولاية، وتتألف من مفوض شرطة من الدرجة الثانية (قوميسير ثان) هو كاظم حلمي أفندي، ومفوض شرطة من الدرجة الثالثة (قوميسير ثالث) هو محرم أفندي، وسبعة أفراد من الشرطة [١٤]. وفي عام (١٣١٠هـ/١٨٩٢م) كانت دائرة الشرطة في ولاية بغداد تتألف من مفوض ثاني أحمد عزيز أفندي، وثمانية أفراد من الشرطة [١٥]. وكانت دائرة الشرطة في مركز ولاية بغداد عام (١٣١٤هـ/١٨٩٦م)، تتألف من مفوض ثاني أحمد عزيز أفندي، وثمانية أفراد من الشرطة [١٦]، وتألفت في عام (١٣١٦هـ/١٨٩٨م) من مفوض هو ثاني محمد وفيق أفندي، وثمانية أفراد من الشرطة [١٧]، وفي عام (١٣١٧هـ/١٨٩٩م) كانت دائرة الشرطة في مركز الولاية تتألف من مفوض ثاني هو محمد وفيق أفندي، وثمانية أفراد من الشرطة [١٨]، وفي عام (١٣١٨هـ/١٩٠٠م)، تألفت من مفوض درجة ثانية، وثمانية أفراد من الشرطة [١٩]، وقد حصل تغير بسيط في ملاك دائرة الشرطة عام (١٣١٩هـ/١٩٠١م)، إذ تألفت دائرة الشرطة في مركز الولاية من مفوض ثاني هو محمد وفيق أفندي، وسبعة أفراد من الشرطة [٢٠]. ولقد تضمنت (سالنامة) ولاية بغداد لعام (١٣٢٣هـ/١٩٠٥م) معلومات عن ملاك دائرة الشرطة في مركز الولاية والذي تألف من رئيس مفوضين (سر قوميسير) وهو يشغل مدير دائرة الشرطة محمد وفيق أفندي، ومفوض ثاني محمد شكري بك، ومفوض ثاني الحاج محمود أفندي، ومفوض ثالث الحاج صالح أفندي، ومفوض ثالث صالح شوقي أفندي، ومفوض ثالث نعمان وصفي أفندي،

ومفوض ثالث إبراهيم آغا، ومفوض ثالث عزت أفندي، ومفوض ثالث عبد العزيز أفندي[٢١]. وفي عام (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م) كانت دائرة الشرطة في ولاية بغداد في مركز الولاية تتألف من رئيس مفوضين الحاج كاظم حلمي أفندي وهو يشغل مدير الشرطة في الولاية، ومفوض ثالث نعمان وصفي أفندي، ومفوض ثالث حسن أفندي، ومفوض ثالث الحاج صالح أفندي [٢٢]. وفي عام (١٣٢٥هـ/١٩٠٧م) كانت دائرة الشرطة في بغداد في مركز الولاية تتألف من رئيس مفوضين الحاج عطا أفندي وهو يشغل مدير الشرطة في الولاية، ومفوض ثاني رفعت أفندي، ومفوض ثالث إسماعيل حقي أفندي، ومفوض ثالث عبد العزيز أفندي، والمفوض نعمان أفندي، وأربعة أفراد من الشرطة [٢٣]. وقد شغل الرائد (قول اغاسي) رضا أفندي مدير دائرة الشرطة في عهد ناظم باشا والي بغداد (١٩١٠-١٩١١م)[٢٤]، وفي عهد جمال بك والي بغداد(١٩١١-١٩١٢م)، كان يشغل مدير الشرطة في ولاية بغداد أمين بك (٨ /تموز/ ١٩١١- ٩ /كانون الثاني/ ١٩١٢م) [٢٥]. كما شغل محمد توفيق أفندي منصب مدير الشرطة في ولاية بغداد خلال المدة (١٠ /كانون الثاني/ ١٩١٢- ١٠ /مايس/ ١٩١٢م) [٢٦]، وتبعه في المنصب نفسه محرم أفندي (١٤ /مايس/ ١٩١٢- ١٥ /مايس/ ١٩١٥م) [٢٧]، وبعد ذلك انتهت مأمورية مدير الشرطة في الولاية محرم أفندي، وكلف قائمقام الكاظمية أمين بك (١٧ /مايس/ ١٩١٥-٢٤ /مايس/ ١٩١٥م) بتولي المنصب وكالة [٢٨]. ثم عين إبراهيم فوزي أفندي (٢٥ /مايس/ ١٩١٥- ١ /حزيران/ ١٩١٥م) العضو الملازم في محكمة إستئناف بغداد مديراً للشرطة وقد باشر في وظيفته في أواخر شهر مايس ١٩١٥[٢٩]، ثم جرى بعد ذلك نقل مدير شرطة الموصل محمد خالد أفندي (٣ /حزيران/ ١٩١٥- ١٥ /تموز/ ١٩١٥م) إلى بغداد ليتولى مدير الشرطة فيها[٣٠]، وقد وصل محمد خالد أفندي إلى بغداد وباشر في وظيفته في بداية شهر (حزيران ١٩١٥م)[٣١]، وفي (٢٣ /تموز/ ١٩١٥م) تولى مديرية الشرطة وكالةً في الولاية مديرها السابق محرم أفندي[٣٢].

الأنظمة والتعليمات الخاصة بالشرطة.

شروط العمل في الشرطة.

تعيين الأفراد.

حددت مديرية الشرطة في ولاية بغداد الشروط الواجب توفرها لمن يريد الترشح للدخول إلى الخدمة في سلك الشرطة بمايلي :

أولاً: أن لا يقل عمره عن الثالثة والعشرين ولا يزيد عن الثلاثين سنة.

ثانياً: أن يجيد القراءة والكتابة وأن يكون خطه واضحاً وإملاءه صحيح وأن يكون ذو قابلية لفهم الدروس التي تقرأ في مدرسة الشرطة[٣٣].

ثالثاً: أن لا يكون طول قامته أقل من متر وأربع وستين سنتيمتراً.

رابعاً: أن لا يكون محكوماً عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف، وأن يكون حسن السيرة والسلوك ولا يتعاطى المسكرات أو يلعب القمار.

خامساً: أن لا يكون مستقلاً بالخدمات الخسة أو السفلة.

سادساً: أن تصدق دائرة الشرطة بأنه من أصحاب السيرة الجيدة بعد التحقيق والفحص عن أحواله.

سابعاً: يشترط فيه أن يكون سالماً من العلل والأمراض ويصلح للخدمة في سلك الشرطة[٣٤].

كماعزمت الحكومة زيادة معاشات رجال الشرطة[٣٥]، وتم تحديد رواتب الشرطة في ولاية بغداد وباقي الأقضية والنواحي، إذ بلغ راتب الشرطي المتعين الجديد خمسون قرشاً، ومأمور الشرطة مائة قرشاً، ومفوض ثالث مائة وخمسون قرشاً[٣٦]. من جهة أخرى كان في قانون الجزاء (الهمايوني) أكثر من مادة بخصوص أفراد الشرطة، إذ نصت المادة المائة وأربعة عشر من قانون الجزاء (الهمايوني): «**إن كل من جسر أو ضرب أو عامل بالجبر والشدة أحد المأمورين أو أحد من أفراد الشرطة وهو في أثناء واجبه يحبس من ستة أشهر إلى سنتين، ويقصد هنا المعاملة بالجبر والشدة وهو فعل مؤثر دون ضرب، كما لو أمسك بالرجل واستهزى به أو دفعه بيده**»[٣٧]. وأشارت المادة المائة وستة عشر من قانون الجزاء (الهمايوني): «**أن من ضرب أو جرح أحد عامة المأمورين المكلفين بالحكومة ومن ضمنهم رجال الشرطة وهم مباشرون بواجبات مأموريتهم يحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنين**»[٣٨].

ونشرت جريدة زوراء في عددها المرقم (٢٤٠٩) الصادر في (٣ /جمادي الآخر/ ١٣٣١هـ)، (١٠/مايس/١٩١٣م) القانون المؤقت للإدارة العمومية للولايات لعام (١٩١٣م)، وقد جاء في الفقرة الخامسة عشر من القانون المذكور سالفاً: «**أن الوالي يعين المفوض ونفرات الشرطة و(نظارة) مديرية الشرطة وحدها تعين مدير الشرطة في مركز الولاية وعلى الوالي مراعاة الشروط المتبعة في ذلك**»، وبموجب التعديلات التي تضمنها القانون المذكور سالفاً، أصبح بموجبه قائد (الجندرمة) ومفوض الشرطة من موظفي الدرجة الأولى في الألوية والأقضية والنواحي، واقترن تعينهم من قبل نظارة الداخلية [٣٩]. كما أكدت المادة الأربعين من القانون المذكور سالفاً: «**بأن الوظائف المتعلقة بانضباط اللواء والعائدة تنفيذها إلى هيئة (الجندرمة) والشرطة في داخل اللواء مرتبطة بالمتصرف والهيئتان مكلفان بتنفيذ أوامر المتصرف**»[٤٠].

وقد نصت المادة الثانية والخمسون من القانون المذكور سالفاً: «**أن كافة وظائف مأموري الشرطة و(الجندرمة) المتعلقة بالضبط مرتبطة بالقائمقام والمأمورين المذكورين مكلفين بإجراء أوامره**»(٤١).أما بخصوص العقوبات فقد كانت هنالك أنظمة وقوانين خاصة بعقوبات أفراد الشرطة في حالة اهمال الواجب أو ارتكاب أي فعل غير مناسب فعلى سبيل المثال: نصت المادة الثالثة والتسعون من قانون الجزاء (الهمايوني): «**كل شرطي (مأمور شرطي) يبيع ما يعود إليه من سلاح (المسدس) وغيره من الأشياء الأميرية، أو يتلفه عمداً، أو يضيعه أو يعطيه إلى آخر لأي سبب كان من الأسباب، فإنه يحبس سنة، ويطرد من سلك الشرطة، والأشياء التي باعها أو عمداً أتلفها أو أضاعها إذ كانت موجودة تأخذ منه بإعادته من المحل الذي باعه له وإذا كانت مستهلكة، فيؤخذ منهم أثمانها ضمانة، والذين يبتاعون الأشياء التي تقدم ذكرها، أو يخفون مبيعها على علم، فإنهم يجازون بالحبس مدة شهرين إلى ستة أشهر، وكل من يتحقق فيه التكاسل أو الإهمال في استخلاص السلاح أو المسدس أو أي نوع من الأشياء الأميرية لدى سقوطها في البحر أو النهر أو عدم انقاذها من الحريق أو فقدانها في أثناء حادثة فينظر حينئذ إلى ما اقترفه من الذنب ويجازى بالحبس من (٢٤) ساعة إلى ثلاثة أشهر مع طرد من مأموريته موقتاً بشرط أن لا يكون ذلك طرد أكثر من ستة أشهر**»(٤٢).

كما كانت هنالك قوانين رادعة من قبل الحكومة كل من يخالف أوامره وهي تضمن حقوق المواطنين وتمنع تجاوزات المأمورين وأخذهم ما ليس لهم حق، فقد نصت المادة المائة وتسع من قانون الجزاء (الهمايوني): «**أن جميع المأمورين كبيرهم وصغيرهم أذا أخذ أحدهم على سبيل المصادر نقوداً أو غيرها من الأشياء كلية كانت أو جزئية عدا الجزاء النقدي المعين قانوناً أو استوفى شيئاً زائداً على الجزاء النقدي الذي أمر بتحصيله قانوناً كلياً أو جزئياً أو استوفى ما يمكن أن يضر الجزاء النقدي قبل المحاكمة فيسترد منه ما أخذه ضعفين يعطى أحدهما لصاحب النقود المأخوذة ويجزى المأمور المجتري على ذلك بجزاء الرشوة**»(٤٣).

كما منعت الحكومة العثمانية المأمورين من أفراد (الجندرمة) أو الشرطة أو من أفراد الجيش العثماني مهما كانت رتبهم من أي تجاوز على المواطنين ولا سيما فيما يتعلق بطعامهم، وتوعدتهم بأشد العقوبات وتغريمهم بالمال ومن ثم يطردون من الخدمة فقد نصت المادة المائة واحد عشر من قانون الجزاء (الهمايوني): «**إن جميع المأمورين كباراً وصغاراً واتباعهم ومباشري المصالح والاحضار وأفراد الجنود والضابطة وضباطهم إذا نزلوا على بيوت الناس في المحال التي يردونها فأخذوا منهم الطعام جبراً أو مجاناً فيلزمون باداء ثمن ما أخذوه لأصحابه بالغاً ما بلغ ويطردون من المأمورية والخدمة ثم يؤدبون بالحبس من أسبوع إلى شهر، وأن جسر على مثل ذلك العساكر الموظفة وهم مباشرون حركة مشتركة – هو ما تجربه طائفة من**

الجند بأمرة رؤسائها– فيغرم ضباطهم ثمن ما أخذوه ويرد لأصحابه ويفصلون من الخدمة ويجزون بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنين»[٤٤].

صناديق إعانة الشرطة.

فيما يخص إعانة أفراد الشرطة صدر قانون ينص على تشكيل صندوق لإعانة أفراد الشرطة وسد احتياجتهم أثناء أداء واجباتهم أو عند خروجهم من ذلك المسلك بأي صورة من الصور سواء كان لهم أو لعائلاتهم حين وفاتهم، والجدير بالذكر أن الحكومة العثمانية أولت اهتماماً بشريحة الشرطة ولهذا أصدرت في الثالث عشر من شهر مايس (١٩١٥م)، **قانون لصندوق التصرف للشرطة ولمأموري إدارتها**، يسهل إجراء التقاعد لمأموري الشرطة، إذ نصت المادة الأولى من القانون المذكور سالفاً: «**كل من تبلغ مدة خدمته الخمس والعشرين سنة مع الإحالة إلى التقاعد الذي يجوز قبوله من منصوبي الولاة والمتصرفين والقائمقامية ومديري النواحي وكل مأمور من صنف الشرطة إذ تحقق لدى النظارة أن لا تحتاج إلى خدماتهم فإنه يجري تقاعدهم كم تبلغ خدمتهم الثلاثين سنة**»[٤٥].

تأسيس هيئة مجلس الشرطة في ولاية بغداد وواجباتها.

تأسست هيئة مجلس الشرطة في ولاية بغداد عام (١٣٢٣هـ/١٩٠٥م) وضمت الأعضاء التالية أسمائهم: مفوض أول محمد وفيق أفندي، وهو يشغل مدير الشرطة في ولاية بغداد، ومفوض ثاني محمد شكري بك، ومفوض ثاني الحاج محمود أفندي، ومفوض ثالث نعمان وصفي أفندي، وكاتب الشرطة محمد فيضي أفندي[٤٦].

وفي عام (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م) ضمت هيئة مجلس الشرطة في مركز ولاية مدينة بغداد من مفوض أول الحاج كاظم حلمي أفندي، وهو يشغل مدير الشرطة في ولاية بغداد، ومفوض ثالث نعمان وصفي أفندي، ومفوض ثالث حسن أفندي، ومفوض ثالث الحاج صالح أفندي، وكاتب الضبط الشرطي سيد سليمان أفندي[٤٧]، ومن الجدير بالذكر كان من ضمن أعمال هذا المجلس النظر في الكثير من القضايا منها التي تخص مراقبة عمل وإدارة المخافر ودوريات الشرطة ومكافحة الجرائم التي تحدث في ولاية بغداد، ولم نقف على معلومات تفصيلية لهذه الهيئة.

مخافر الشرطة وتوزيعها الجغرافي في ولاية بغداد.

كانت مخافر الشرطة (قولغات) منتشرة في محلات بغداد ومنها مخفر محلة الفضل، ومخفر محلة السور، ومخفر محلة حمام المالح، ومخفر محلة أبو سيفين، ومخفر محلة رأس القرية، ومخفر محلة الحيدر خانة، ومخفر محلة السنك، ومخفر محلة باب الشيخ، ومخفر باب الشرقي، ومخفر الشيخ عمر، مقابل جامع الشيخ عمر، وقد تهدم في غرق بغداد عام (١٣٣٣هـ/١٩١٤م) وصرف النظر عن تعميره، وفي الكرخ مخفر محلة الشيخ بشار، ومخفر

محلة الجعيفر، ومخفر محلة علاوي الحلة، ومخفر المنطكة وسط الطريق بين بغداد والكاظمية، وهذه المخافر لم يبق لها أثر، وكان يشغلها رجال الشرطة و(الجندرمة)[٤٨].

وورد في سالنامة ولاية بغداد لعام (١٣١٠هـ/١٨٩٢م) ذكر أربعة عشر مخفراً للشرطة[٤٩]، وازدادت المخافر إلى سبعة عشر مخفراً في عام (١٣١٨هـ/١٩٠٠م)[٥٠]، وسجل العدد نفسه في عام(١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م)[٥١]، وازداد إلى عشرين مخفراً في عام (١٣٢٥هـ/١٩٠٧م)[٥٢].

ومن ضمن أفراد ومفوضو الشرطة المستخدمون في مخافر الشرطة في مركز الولاية في بغداد/ الرصافة في عام (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م) بما يلي:

مخفر شرطة الشورجة؛ مفوض ثالث حسن أفندي، والشرطي نجيب أفندي، والشرطي سعيد أفندي، والشرطي حسن بك.

مخفر شرطة المربعة؛ مفوض ثالث الحاج صالح أفندي، والشرطي جمعة أفندي.

مخفر شرطة أبو سيفين؛ الشرطي محمود أفندي.

مخفر شرطة حضرة الشيخ عمر، الشرطي خيرالله أفندي.

مخفر شرطة البو شبل؛ الشرطي عارف أفندي.

شرطة قنبر علي؛ الشرطي مراد بك.

مخفر شرطة السور؛ الشرطي عبد الوهاب أفندي.

مخفر شرطة الفضل؛ الشرطي عباس أفندي.

مخفر شرطة دكان شناوة؛ الشرطي توفيق أفندي.

مخفر شرطة الحيدر خانة، الشرطي محمد أفندي.

مخفر شرطة السنك، الشرطي رشيد أفندي.

مخفر شرطة رأس القرية؛ الشرطي محمد نوري أفندي[٥٣].

أماالعاملون في مخفر شرطة الجانب الآخر(الكرخ) من ولاية بغداد في عام (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م) بمايلي: في الكرخ مفوض ثالث حسون أفندي، ومفوض ثاني محمد فيض الله أفندي، والشرطي علي غالب أفندي، وفي مخفر شرطة الجعيفر المفوض ثالث حلمي أفندي.

وأماالعاملون في مخافر الشرطة خارج مركز ولاية بغداد في عام (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م) بما يلي:

قضاء الكاظمية؛ مفوض ثالث صالح شوقي أفندي، الشرطي سليمان أفندي[٥٤].

قضاء سامراء؛ الشرطي محمد توفيق أفندي[٥٥].

قضاء مندلي؛ الشرطي فائق أفندي.

قضاء خانقين؛ وكيل مفوض محمد اديب أفندي، الشرطي توفيق أفندي.

قضاء خراسان؛ مفوض ثالث إسماعيل حقي أفندي، الشرطي قاسم أفندي.

كوت الامارة ؛ مفوض ثالث عزت أفندي، الشرطي محمد شوكت أفندي.

قضاء بدرة ؛ الشرطي عبد الغني أفندي.

قضاء الدليم؛ مفوض ثالث الحاج أحمد أفندي، الشرطي علي غالب أفندي.

قضاء عنه؛ الشرطي سليمان فاضل أفندي.

سنجق كربلاء؛ مفوض ثاني رفعت أفندي، والشرطي صادق أفندي، والشرطي حسين أفندي، والشرطي محي الدين أفندي.

قضاء الهندية؛ الشرطي علي أفندي.

قضاء النجف؛ مفوض ثالث صادق أفندي، والشرطي صادق أفندي.

سنجق الديوانية؛ مفوض ثاني شكري بك(٥٦).

قضاء الحلة؛ مفوض أول محمد سامي أفندي، والشرطي محمد نائل أفندي، والشرطي كامل أفندي(٥٧).

نلاحظ مما ورد سالفاً أن بعض الأقضية والسنجاق كان فيها شرطي واحد حسبما تذكر سالنامة ولاية بغداد ويبدو أن مهام حفظ الأمن الأساسية في مثل هذه المناطق كانت على عاتق قوات (الجندرمة) في هذه المناطق، والإحتمال الأخر أن المعلومات الواردة في السالنامات معلومات ناقصة لا تتضمن جميع أفراد الشرطة العاملين في تلك المناطق.

مفوضو وأفراد الشرطة في مقر الحكومة في عام (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م) بما يلي:

مفوض أول حسين بك، ومفوض ثالث رفعت أفندي، ومفوض ثالث إسماعيل حقي أفندي مأمور الكتابة والأمانة، ومفوض ثالث عبد العزيز أفندي، ومفوض نعمان أفندي، والشرطي صالح زكي أفندي، والشرطي محمد مخلص أفندي، والشرطي حمدي أفندي.

مأموري الإحتياط والشرطة والدورية في مخافر الشرطة في عام (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م) بما يلي:

الشرطي مصطفى أفندي، والشرطي إبراهيم فوزي أفندي، والشرطي أحمد عزت أفندي، والشرطي محمود نديم أفندي، والشرطي رفعت أفندي، والشرطي محمد آزاد أفندي، والشرطي أحمد شكري أفندي.

مأمور السجن والترصد في عام (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م):

مفوض ثالث سليمان فائق أفندي، والشرطي عبد الله أفندي، والشرطي جميل أفندي.

وفي عام (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م) كان أفراد ومفوضو الشرطة المستخدمون في مخافر الشرطة في مركز ولاية في بغداد وفي جانب الرصافة قد تكرر سجل أعداد المخافر في عام (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م) [٥٨]، ولم تكن هنالك زيادة جديدة في افتتاح مخافر جديدة في بغداد وإنما كان هنالك تغير بسيط في مراتب ومنتسبي الشرطة، فقد تم نقل البعض منهم إلى مخافر أخرى، كما أن بعض المخافر في بعض الأقضية كانت شاغرة من رتبة المفوض ولدينا مثال على ذلك، إذ كان قضاء سامراء في عام (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م) كان رتبة المفوض ثالث شاغراً، فضلاً عن ذلك كان رجال الشرطة في بعض الأقضية يعملون مع مأموري (الضابطة)، وعلاوة على ذلك قام رجال (الجندرمة) بأعمال الشرطة في الأقضية البعيدة عن بغداد ولدينا مثال على ذلك في (سنجق) الديوانية في عام (١٣٢٥هـ/١٩٠٧م) التي أشارت سالنامة ولاية بغداد إلى وجود شرطي واحد فيها فقط، ومن الجدير بالذكر أن نشير بأن السلطات العثمانية بعد عام (١٩١٢م) عينت لعموم مخافر الشرطة بدل مأمورو الشرطة ضباط عسكريين[٥٩].

مهام الشرطة وواجباتها.

أخذت الإدارة العثمانية بتوزيع قوة الشرطة المشكلة حديثاً أنذاك على المدن الكبرى المكتظة بالسكان، يقودهم مفوضون من الدرجات الأولى والثانية والثالثة[٦٠]، وكان من مهامهم الأساسية مراقبة الأشخاص المسافرين من ولاية إلى أخرى، والتعرف على هوياتهم الشخصية، وحماية الطرق والقاء القبض على اللصوص وقطاعي الطرق، كما يقوم بعضهم بتقديم بعض الخدمات الرسمية لكبار الموظفين[٦١]، وكان إحضار المتهمين المطلوبين للعدالة من بين أولى مهام أفراد الشرطة كما هو متعارف عليه.وقد نشرت الصحف البغدادية في تلك المدة أخبار عن بعض أنشطة الشرطة في هذا المجال، فقد نشرت جريدة صدى بابل في عددها المرقم (٨٧) الصادر في (١/ جمادى الأولى/ ١٣٢٩هـ)، (٣٠ / نيسان/ ١٩١١م) تحت عنوان أخبار الشرطة ما نصه: «إذ قبض الشرطي عبد القادر أفندي من مخفر الحيدر خانة على عزاوي بن سلمان من أهالي سامراء قاتل (جاويش الجندرمة)، كما قبض محمود بك مأمور الشرطة على عباس عوفية الفار الشقي المشهور المحكوم خمس سنوات أشغال شاقة (بالكورك)[٦٢]، وسلم إلى الحبس فنشكر همة الشرطيين الموما إليهما لا سيما همة محمود بك»[٦٣].

وعلى مستوى مكافحة الجريمة تزخر الصحافة البغدادية بأخبار عديدة عن ذلك فقد نشرت جريدة زوراء في (٢٣ /أيلول/ ١٩١٤م) خبراً جاء فيه: «لما مرت دورية الشرطة للشورجة خلال الساعة التاسعة من الليل في زقاق المسيحيين صادفوا ثلاثة أشخاص ولما استفسر منهم أجابوهم باستعمال السلاح على مأمور الشرطة، فأخذوا بمتابعتهم، فعرف أن المذكورين هم

حمدان بن علي من محلة راس الساقية، وحسين بن محمد من محلة العوينة، ومعهم رفيق آخر حتى الآن لم تعرف هويته، وهم إن كانوا فروا في الليل لكنه قد قبض على حمدان وحسين، ولم يزل التحري والتحقيق جار على الشخص الثالث»[٦٤]. ونشرت جريدة زوراء في عددها الصادر في (٢٩ /مايس/ ١٩١٤م) خبراً عن «القبض على مجيد بن عزيز البالغ من العمر خمسة عشر عاماً من محلة بنات الحسن في رأس القرية، وهو يسرق بعض الأشياء من دكان الحلاق الواقع في سوق القزازين، وذلك لإنسداد السوق من نهار السبت، وقد شد شصاً بالحبل الذي معه، وفي نتيجة التحقيقات معه تبين أنه سرق سجادة وأربع بسط من (الفيلي ملا علي) الواقع (خانه) في سوق الكبير، ومن البصرة سرق ثلاث مسدسات، وذلك باعترافه وهذه الأشياء المسروقة قد جمعها عند شريكه في الجرم حسين، والحاج عبود، فاودعوا مع أوراقهم إلى جهة العدلية»[٦٥]. كما نشرت جريدة زوراء في (١٠ /تموز/ ١٩١٤م): «إن عبد الحسين بن محمد الذي كان قد صدر بحقه مذكرة قبض والأخذ عليه المظنون بدخوله قبل هذا بقصد السرقة إلى قصر (ساسون أفندي الموسوي) وجرحه مع صهره (شاؤول) قد قبض عليه مأمور الشرطة وسلمه إلى دار الحبس»[٦٦].وكان من رجال الشرطة المعروفين في بغداد صالح أفندي الذي اشتغل قبل ذلك مفتشاً في دائرة بلدية بغداد ولما شوهد فيه الجدارة التي تؤهله أن يكون شرطياً نقل من دائرة البلدية إلى دائرة الشرطة برتبة مفوض ثم رفع إلى رتبة مفوض أول وقد أشتهر صالح أفندي بقوة بأسه وهمته في تعقب الجناة ومطاردة الأشقياء، وتوفي عام (١٣٣٦هـ/١٩١٧م) بعد احتلال بغداد من قبل البريطانيين، ويأتي بعد صالح أفندي، رفعت أفندي المشهور(برفعت الشرطي) وهو برتبة مفوض أول ومن صفات هذا الرجل أنه كان ضخم الجثة بطيئاً، والذي يشاهده لأول مرة يعتقد أنه لا يتمكن من السعي على قدميه إلا بتكلف وإنما هو خلاف ذلك فإذا ما تعقب الجناة والأشقياء تابعهم بخفة الغزال وقد لعب دوراً كبيراً ما لعبه أحد من قبله، وتوفي عام (١٩١٩م)[٦٧]. وكانت الصحف تقدم الشكر لرجال الشرطة إذ شكرت جريدة صدى بابل همة مدير الشرطة أمين أفندي بسبب أمانته وصدقه وحرصه على الأمن والنظام في الولاية[٦٨]، كما شكرت جريدة صدى بابل في (١٦ /تموز/ ١٩١١م)، ما يلي: «همة مدير الشرطة محمد توفيق أفندي لما بذله من اعرض الأمر على الوالي جمال بك وطلبه إلقاء الحجر على المحتكرين ومنعهم من مسواق الحبوب والسمن وغيرها»[٦٩]، ونلاحظ من جانب آخر أن بعض رجال الشرطة على النقيض من ذلك ومنهم أحد ضباط الشرطة في بغداد الذي جعل من نفسه زعيماً لكل اللصوص وقطاع الطرق في الولاية، وكان عادة يحصل على حصة من كل السرقات[٧٠]. وكان من ضمن مهام الشرطة إسداء النصح للمواطنين بعدم استخدام الأسلحة النارية في المناسبات، فقد نشرت جريدة زوراء في (١٥ مايس ١٩١٤م) إعلاناً عن مديرية

الشرطة جاء فيه: «تمنع الأهالي في المناسبات من إطلاق العيارات النارية من سطوح المنازل ومن البساتين أثناء الأحتفالات وذلك لما يسلب الراحة العمومية ودوام ذلك لا يجوز وصار هذا الحال تحت الممنوعية القطيعة، فمن يتحرك خلاف ذلك فإنه يقبض عليه ويجري في حقه المعاملة القانونية وتصادر منهم الأسلحة ويسلمون إلى جهة العدلية»[٧١]. ومن ضمن مهام الشرطة أيضاً مساهمتهم في صد الفيضانات فقد ورد في جريدة زوراء في (٣ /كانون الأول/ ١٩١٤م) خبراً جاء فيه تقديم الثناء على « مأمورو الشرطة أثناء فيضان نهر دجلة في شهر تشرين الثاني (١٩١٤م)، والمساهمة مع الأهالي في منع غرق مدينة بغداد ولا سيما في منطقة الرصافة على ما بدوه من الهمة والغيرة ويستحقوا لهم الشكر والتقدير على ذلك»[٧٢]. كما كانت شرطة بغداد تقوم بأعادة المفقودات إلى أصحابها بعد العثور عليها، فقد نشرت جريدة زوراء في (١٧ /آذار/ ١٩١٤م) إعلاناً عن دائرة الشرطة في بغداد، «أن لديها حجل فضة وذهب غازي، فمن كان صاحب ذلك فليراجع دائرة الشرطة لأجل الأثبات»[٧٣].وفي (٢٠ /تموز/ ١٩١٣ م) نشرت زوراء خبراً جاء فيه: «وجد بيد شخص يدعى مراد علي حسين، الكثير من المصوغات الذهبية والفضية، إذ قدرت وزنها (٣٦) مثقال من الذهب و(١٦) مثقال من الفضة، فمن كان صاحبها، فليراجع دائرة الشرطة»[٧٤]. كما نشرت جريدة زوراء في (١٩ /تشرين الأول/ ١٩١٣م) إعلاناً صادر من دائرة الشرطة جاء فيه: «إن الشخص الذي يزعم أنه من أهالي العربان، ومن عشيرة البو فهد من صنف البقالين، ويتسمى باسم محمد بن ذياب لما جرى التحقيق عنه، وجد أنه كتم هويته وقد بقى مجهول المحل، وقد قبض عليه مأمور الشرطة في الكاظمية وبيده ثلاث ظفائر من الذهب الخاصة بحلي النساء وهي الآن محفوظة لدى دائرة الشرطة، فمن كانت مسروقة منه أو مفقودة من عنده فليراجع دائرة الشرطة»[٧٥]. كما اشادت جريدة زوراء في (١١ /أيلول/ ١٩١٤م): «بهمة مأموري الشرطة وهم رشيد أفندي وصالح أفندي من مخفر رأس القرية الذين استجابوا لنداء المرأة المسيحية (ليلو) إذ دخل عليها بعض الأشقياء وسرقوا بعض النقود وبعض الأشياء من بيتها واثنت بذلك جريدة زوراء على عملهم البطولي وطالبت بلزوم المكافاة لهم» [٧٦]. كما نشرت جريدة زوراء في (٢٠ تشرين الأول ١٩١٥م) خبراً جاء فيه: «تم التقاط كيس من النقود في يوم التاسع والعشرين من شهر ايلول وقد حفظ في دائرة الشرطة فمن كان صاحبه فليرجع دائرة الشرطة في بغداد»[٧٧]. وكذلك خبراً آخر عن عثور الشرطة في بغداد في سوق الشورجة على «حجل من الفضة مكسور ملفوف بمنديل أحمر يخص العربان، وقد سلم إلى مخفر شرطة الشورجة، وأخيراً أرسل إلى المركز فمن كان صاحبه فليراجع دائرة الشرطة»[٧٨]. كما نشرت جريدة زوراء في (٣ /كانون الأول/ ١٩١٤م) إعلان عن دائرة الشرطة جاء فيه: «وجد كيس فيه خاتم ومقدار من الدراهم، فمن كان صاحبه فليراجع دائرة

الشرطة»[٧٩].وكان من ضمن مهام الشرطة إلقاء القبض على الفارين من الخدمة العسكرية فعلى سبيل المثال نشرت جريدة الزوراء في عددها الصادر في (١٢/جمادى الآخرة/١٣٣٢هـ)، (٨/ آيار/١٩١٤م) الخبر التالي: «حين رأى مأمور الشرطة في الفضل جاسم أفندي، جنديا فاراً من الخدمة العسكرية من أفراد (النظامية) إسماعيل بن عبدالله اطلق على المؤمى إليه رصاصة من مسدسه وفي المقابلة فر ولكن التحريات الجدية اعقبته حتى قبض عليه وسلم إلى قائد المخفر والأوراق التي نظمت بحقه في هذا الباب اودعت إلى العدلية»[٨٠].

إعلانات مديرية الشرطة في بغداد.

ذكرت جريدة زوراء في (٣٠ تشرين الأول ١٩١٣م) إعلاناً صادر من مديرية الشرطة في بغداد «لما اقتضى وضع التلفون في خمسة مواقع في المملكة ولزم تمديد سلكها وشراء ماكنة أيضاً، ولمقابل هذا المصرف جمع مبلغ مقداره اثنان وعشرون الفاً وأربعمائة وثلاث وتسعون قرشاً، بأجراء مسامرة والهمة التي صرفها عبد القادر باشا أل خضيري من أشراف المملكة ومتحيزيها في بذله الحمية والعناية والغيرة لا زالت مساعيه مصروفة في الأمور الخيرية»[٨١] .

ونشرت جريدة زوراء في (١٥ أيلول ١٩١٣م) إعلاناً من مديرية الشرطة «سيتعين بهذه الدفعة مأمور للحساب براتب (٦٠٠) قرش ذو كفيل لمرتبات الشرطة في ولاية بغداد، فالذين لهم علم ومعرفة بالحساب والكتابة فليراجعوا دائرة الشرطة»[٨٢]. وأشار الوالي جمال بك أن في يوم قدومه إلى حدود الولاية رأى في أثناء الطريق جانباً من «العشائر والعربان مدججين بالأسلحة الممنوعة وغير الممنوعة، ولما كان حمل الأسلحة الأميرية الممنوعة غير جائزة إلينا وأن حاملي بندقية الصيد يقتضى أن يحملوا تذكرة الرخصة، كما هو الأصول، فيوجه العموم يجب التوصيل والإعلان بهذه الأمور وتحذير الأهالي بوسائط مناسبة ويعطى لهم مهلة من تاريخ الآن إلى مدة خمس وعشرين يوم، ولدى نهاية الأجل المذكور فكل من يوجد مسلحاً كالسابق يؤخذ منه سلاحه ولا يعاد إليه»[٨٣]. كما نبه الوالي جمال بك «أوامره إلى جميع الدوائر كافة على أن لا تقبل زائراً في الدائرة ما لم يكن له داع وباعث أوجب حضوره إليها، وانفذ أمره إلى الشرطة على أن يعقبوا الدوائر باعتناء ويكفوا الواقفين على أبوابها والمترددين إلى دار الحكومة دون عمل رسمي لهم»[٨٤]. وتلقى بعض رجال الشرطة من المخلصين بعملهم الشكر والثناء من الأهالي والصحف فعلى سبيل المثال أن الهمة والإخلاص بالعمل التي ابداها مدير شرطة بغداد محمد توفيق أفندي خلال تراسه مدير شرطة الولاية، قد تركت أثراً كبيراً على أهالي بغداد، ولذلك لاستتباب الأمن فيها، وشكرته صدى بابل وهنئته بمنصبه الجديد إذ أصبح مدير مكتب (الجندرمة)[٨٥]، وقد تعين محله محرم أفندي وباشر في عمله، فباركت له صدى بابل بالوظيفة[٨٦]. وكان من ضمن مهام الشرطة تتبع مثيري الفتنة والاشاعات في الولاية، فقد نبهت

دائرة الشرطة إلى كذب المعلومات المنتشرة في الولاية وأنها سوف تعاقب كل من ينشر هذه الأكاذيب بأن «الحكومة ستشتغل أيام الجمعة، وتعطل الأشغال يوم الأحد وستترك التاريخ الهجري، وتستعمل الميلادي، لا يخفى أن الخلافة الإسلامية والدولة العلية العثمانية دينها الإسلام وأن يوم الجمعة هو عيد المسلمين، وله صراحة مخصوصة في الدين، وقد اتخذته الحكومة العثمانية منذ أمد بعيد يوم تعطيل الجمعة، فعلى هذا لا يمكن استبداله بيوم الأحد»(٨٧).

تثبيت تسجيل إقامة الأجانب في الولاية:

كانت سياحة الأجانب في الممالك العثمانية واقامتهم تخضع للقوانين، فقد جاء في المادة الثانية من قانون الولايات العمومية الصادر عام (١٩١٣م)، «**أن الأجانب مجبرين على الذهاب إلى مركز الشرطة للمحل الذي يتواجدون فيه لتسجيل بياناتهم خلال خمسة عشر يوم اعتباراً من تاريخ وصولهم وتحتوي اسمائهم ومحل ولادتهم وتأريخها وسفنهم وصنعتهم وأسباب تواجدهم وأسماء آبائهم وأمهاتهم وكل من رافقهم من أولادهم الصغار وأسمائهم وأسماء زوجاتهم وتابعيهم، والمحال التي يريدون أن يسيحوا فيها أو يقيموا بها في الممالك العثمانية، ويأخذون مقابل ذلك تذكرة الإقامة أو السياحة من ذلك المركز، وفي المادة الرابعة من هذا القانون: أن الذي لا يراعي هذه التعليمات يأخذ الجزاء النقدي من الثماني إلى خمس وعشرين ليرة ذهبية عثمانية، فالأجانب في بغداد يجب أن يراجعوا مخافر الشرطة ويعطوا البيانات وفق النموذج ويأخذون في المقابل تذكرة الإقامة أو السياحة**»(٨٨).

رفع تقارير إلى نظارة الداخلية حول الوضع الأمني:

إن قرار عزل الوالي ناظم باشا في عام (١٩١١م) عن بغداد ترك أثراً كبيراً لدى المجتمع البغدادي لما حققه هذا الوالي من إصلاحات عديدة في الولاية إذ تمدنا الوثائق العثمانية بمعلومات مهمة رفعتها مديرية الشرطة في بغداد إلى وزارة الداخلية بعدة برقيات، وكانت في غاية الاستعجال، إذ اشارت بأن الهياج ازداد في ولاية بغداد، وتم إغلاق الدكاكين وتم تخريب اثنين من مقرات الصحف من قبل الأهالي لنشرها مقالات تستهزئ بالوالي ناظم باشا، وبدات العشائر تأتي إلى الولاية أفواجاً مطالبين بعدم عزل الوالي ناظم باشا(٨٩).

انعكاس تأسيس الشرطة على الوضع الامني في بغداد:

عملت شرطة بغداد على فرض الأمن والنظام في ولاية بغداد بقدر ما تستطيع في ذلك الوقت ومع ذلك حققت نسبياً بعض التحسن ولهذ نجد تنشر تقارير عن الحوادث التي استطاعت أن تقبض على الفاعلين ولدينا مثل على ذلك فقد نشرت جريدة زوراء في (٢ /شباط/ ١٩١٤م) نقلاً عن دائرة الشرطة في بغداد «أنه ظهر في الأسبوع الماضي في مدينة بغداد نفسها، وقوع

ثلاث حوادث من السرقة وأخرى لطر الجيوب وقد قبض على الفاعلين وسلموا إلى الدائرة العائدين لها واستردت السرقات منهم هذا ما اقتضى بيانه»[٩٠]. علاوة على ذلك ذكرت جريدة زوراء في (٩ شباط ١٩١٤م) نقلاً عن دائرة الشرطة في بغداد «أنه لم يقع بحمد الله في الأسبوع الماضي من الحوادث التي تستحق ومن أجل هذا يليق بالذكر الجميل ما (الضابطة) عليه من إبقاء وظائفهم المودوعة إلى عهدتهم بالبصيرة والدقة في ذلك الباب»[٩١]. كما قدمت دائرة شرطة بغداد تقريراً عن نشاطه في العام (١٩١١–١٩١٢م) وقد احصيت الجرائم التي وقعت خلال تلك المدة وتم إعلانها ليعلم به المواطنين ويظهر الفرق لديهم[٩٢]:

عدد المواد	نوع الجرم	الملاحظات
(٢٢)	القتل	الجرائم التي وقعت في عام (١٣٢٨رومية/ ١٩١١م) إبتداء من شهر أذار إلى شباط
(٢٤٧)	السرقة العادية (٢١٥) السرقة المهمة (٣٢)	
(٥٧٢)	الضرب والجرح	
(٢٢٩) (١٠٧٠)	الجرائم المتنوعة المجموع	
(٢٦)	القتل	الجرائم التي وقعت في عام (١٣٢٩رومية/ ١٩١٢م) إبتداء من شهر أذار إلى نهاية شباط
(١٥٢)	السرقة العادية (١٣٣) السرقة المهمة (١٩)	
(٤٣٧) (١٣٢) (٧٤٧)	الضرب والجرح الجرائم المتنوعة المجموع	

نلاحظ من الجدول اعلاه بأن عدد الحوادث قد هبط بمقدار كبير عن عام (١٩١١م) إذ هبط بمقدار الثلث عن الجرائم التي حدثت ولا سيما فيما يخص جرائم الضرب والجرح وباقي الجرائم المتنوعة علاوة على ذلك فقط هبطت جرائم المهمة أو السرقة في ولاية بغداد، ويستثنى من ذلك جرائم القتل قد زادت بنسبة بسيطة عن العام المنصرم، ولعل هذا ما دفع جريدة صدى بابل في شهر أيلول من عام (١٩١١م) إلى دعوة مدير شرطة بغداد إلى بذل المزيد من الهمة لفرض الأمن في الولاية. لذلك كتبت جريدة صدى بابل «فعلى أولياء الأمر عموماً وعلى حضرة صاحب العزة مدير الشرطة خصوصاً أن يعطي جانباً عظيماً من السهر على راحة الأمة ويتخذ الوسائل الكافية لقمع جرأة أولئك الأشقياء الذين لم يفتأ منذ شهر من العبث في داخل

المدينة وخارجها من نهب وسلب وسرقة وجرح... الخ، على اننا كنا نسينا هذا كله في زمان الوالي ناظم باشا، ولم نسمع أسم المسدس لعدم رؤيتنا إياه محمولاً على أواسط القوم نهاراً أو ليلاً»(٩٣).

الخاتمة

تعد قوة الشرطة من التشكيلات الحديثة نسبياً في ولاية بغداد إذ أنها تأسست في أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر الميلادي، وقبل ذلك كانت قوات (الضبطية أو الضابطة) – أي الجندرمة – هي التي تقوم بمعظم مهام حفظ الأمن وتعقب الخارجين على القانون وغيرها من المهام المألوفة للشرطة فيما بعد، وعندما تأسست شرطة بغداد عُهدت اليها مهام ضبط الأمن والنظام داخل المدن، في حين أختصت (الجندرمة) بتلك المهام خارج المدن. واستمر جهاز الشرطة العُثماني في بغداد حوالي أربعة عقود من الزمن، أي لغاية الاحتلال البريطاني لبغداد في آذار (١٩١٧م)، وقد شهد جهاز الشرطة في تلك العقود توسعاً مطرداً.كما تبين لنا من الكتب السنوية العثمانية (السالنامات) الخاصة بولاية بغداد، التي ذكرت معلومات مفصلة عن تشكيلات الشرطة ومخافرها في بغداد وخارجها، ويبدو من خلال ما نشرته صحف تلك الفترة مثل صحيفتي (زوراء) و (صدى بابل) أن تأسيس الشرطة انعكس بشكل إيجابي إلى حد ما على الوضع الأمني عموماً في بغداد، وإن كان هذا لا ينفي وجود بعض المآخذ على عدد من العاملين في شرطة بغداد.كان الانتساب إلى الشرطة يقتضي توفر شروط حددتها الأنظمة العُثمانية لمن يرغب في الانتساب إلى هذا المسلك، كما كانت هنالك عقوبات حددها القانون بحق من يتهاون في عمله أو يبدي تقصيراً فيه. لم تكن مهام شرطة بغداد تقتصر على مهام حفظ الأمن ومكافحة الجريمة، بل كانت هنالك مهام أخرى مثل تبليغ المكلفين بالخدمة العسكرية والقاء القبض على الفارين من الخدمة العسكرية، وإعادة المفقودات إلى أصحابها، وتسجيل إقامة الاجانب في الولاية مع معلومات كافية عنهم وغير ذلك.

ملحق رقم (١)

مدراء دائرة شرطة بغداد بحسب (السالنامات العثمانية) والصحف البغدادية (١٨٩١– ١٩١٦م)(٩٤).

اسم مدير الدائرة	رتبته	المدة التي امضاها
كاظم حلمي أفندي	مفوض شرطة درجة ثانية	١٨٩١
أحمد عزيز أفندي	مفوض شرطة درجة ثانية	١٨٩٢
أحمد عزيز أفندي	مفوض شرطة درجة ثانية	١٨٩٦

محمد وفيق أفندي	مفوض شرطة درجة ثانية	١٨٩٨
محمد وفيق أفندي	مفوض شرطة درجة ثانية	١٨٩٩
محمد وفيق أفندي	مفوض شرطة درجة ثانية	١٩٠٠
محمد وفيق أفندي	مفوض شرطة درجة ثانية	١٩٠١
محمد وفيق أفندي	رئيس مفوضين شرطة	١٩٠٥
الحاج كاظم حلمي أفندي	رئيس مفوضين شرطة	١٩٠٦
الحاج عطا أفندي	رئيس مفوضين شرطة	١٩٠٧
رضا أفندي	رائد	١٩١٠–١٩١١
أمين أفندي	رئيس مفوضين شرطة	نيسان ١٩١١– ٩كانون الثاني ١٩١٢
محمد توفيق أفندي	رئيس مفوضين شرطة	١٠ كانون الثاني ١٩١٢ – ١٠ مايس ١٩١٢
محرم أفندي	رئيس مفوضين شرطة	١٤ مايس ١٩١٢–١٥ مايس ١٩١٥
أمين بك وكالة	قائمقام الكاظمية	١٧ مايس١٩١٥– ٢٤مايس١٩١٥
أبراهيم أفندي وكالة	ملازم في محكمة استئناف بغداد	٢٥ مايس ١٩١٥– ١ حزيران ١٩١٥
محمد خالد أفندي	رئيس مفوضين شرطة	٣ حزيران ١٩١٥– ١٥ تموز ١٩١٥
محرم أفندي	رئيس مفوضين شرطة	٢٣ تموز ١٩١٥– ؟

ملحق رقم (٢)

صورة صفحة من سالنامة ولاية بغداد لعام (١٣٢٣هـ/١٩٠٥م) توضح أسماء مفوضي الشرطة في مركز الولاية إضافة إلى أعضاء هيئة مجلس الشرطة.

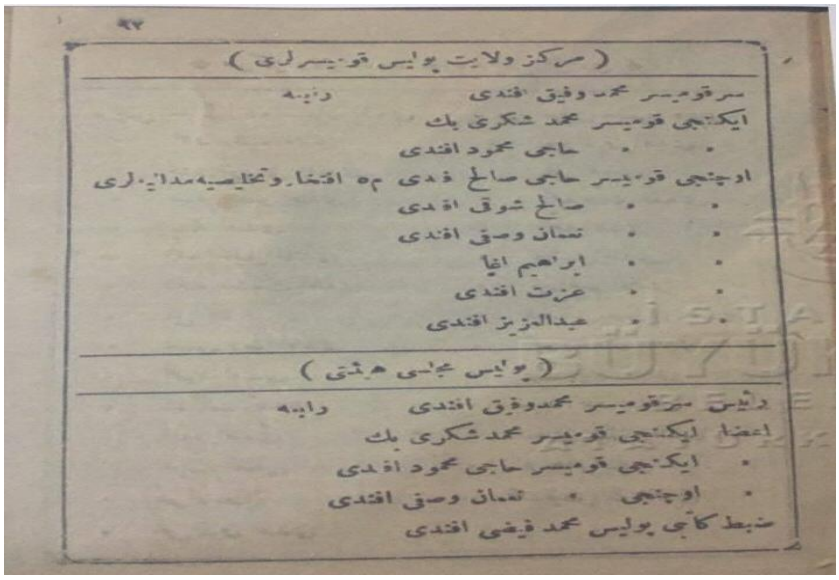

(مركز ولايت پوليس قوميسرلرى)

سر قومیسر محمد وفیق افندی	رتبه
ایکنجی قومیسر محمد شکری بك	
» » حاجی محمود افندی	
اوچنجی قومیسر حاجی صالح فدی م ه	افتخار وتخلیصیه مدالیه لری
» » صالح شوقی افندی	
» » نعمان وصفی افندی	
» » ابراهیم اغا	
» » عزت افندی	
» » عبدالعزیز افندی	

(پوليس مجلس هيئتى)

رئیس سر قومیسر محمد وفیق افندی	رتبه
اعضا ایکنجی قومیسر محمد شکری بك	
» ایکنجی قومیسر حاجی محمود افندی	
» اوچنجی » نعمان وصفی افندی	
ضبط کاتبی پولیس محمد فیضی افندی	

ملحق رقم (٣)

صورة صفحة من سالنامة ولاية بغداد لعام (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م) تبين مخافر الشرطة في جانبي الرصافة والكرخ.

(مركز ولايت برى وقارشى يقه قره غولخانه لرنده مستخدم)

(پوليس قومیسر وافرادى)

(شورجه قره غولخانه سى مأمورلرى)

اوچنجی قومیسر حسن افندی م ه	پولیس سعید افندی
پولیس نجیب افندی	» حسن بك

(مربعه قره غولخانه سى مأمورلرى)

اوچنجی قومیسر حاجی صالح افندی م ه	پولیس جمعه افندی
ابوسیفین قره غولخانه سی مأموری	پولیس محمود افندی
حضرت شیخ » »	» خیر الدین افندی
ابوشبل » »	» عارف افندی
قنبر علی » »	» مراد بك
سور » »	» عبدالوهاب افندی
فضل » »	» عباس افندی
دکان شناوه » »	» توفیق افندی
حیدرخانه » »	» محمد افندی
سنك » »	» رشید افندی
قرباشی » »	» محمد نوری افندی

(قارشى يقه مركز قره غولخانه سى مأمورلرى)

اوچنجی قومیسر حسون افندی	آچیقدن اوچنجی قومیسر محمد فیض الله
پولیس علی غالب افندی	افندی افتخار مدالیه سی
جمیفر قره غولخانه سی مأموری	اوچنجی قومیسر حلمی افندی

الهوامش والمصادر:

(١) هي قوات حفظ الأمن والنظام، وفي سالنامات ولاية بغداد تطلق على هذه القوات (الضابطة، أو الضبطية)، وبعض المصادر تسميها (الدرك)، ومن ثم فإن أسماء: (الضابطة، أو الضبطية، والدرك، والجاندرمة)، هي أسماء لمسمى واحد. د. جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد** من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (١٨٦٩–١٩١٧م)، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٢، ٢٠٠١م، ص٢٧٩.

(٢) سميت الشرطة في ذلك الوقت بالبوليس وأغلب الوثائق والمصادر العثمانية والعربية كانت تطلق هذه التسمية.

(٣) قانون الولاية لعام ١٨٦٤م، الذي كان لمدحت باشا يد في صياغته، يتوخى إعادة التنظيم العام لحكومة المقاطعة، الايالات القديمة حلت محلها ولايات كبيرة (المحافظات)، يحكم كل واحدة منها والي (الحاكم العام) يتمتع بصلاحيات واسعة، كانت الفكرة الرئيسية هي اعطاء الوالي صلاحيات واسعة بشكل كبير، تلزمهم إلى الرجوع إلى الباب العالي فقط في المسائل الرئيسية، وتم تقسيم الولاية إلى سناجق، والسنجق إلى أقضية، والقضاء إلى نواحي وقرى، ويدار السنجق من قبل المتصرف الذي يتم تعيينه من قبل السلطان، والقضاء من قبل قائممقام الذي يُعين من قبل وزارة الداخلية، والناحية من قبل مدير، والقرية من قبل مختار منتخب في الولاية، وكان في كل السناجق والأقضية مجالس إدارية، ومنها مجلس الولاية الذي كان يشكل من قبل الحاكم العام، ورئيس المحكمة، ومسؤول المالية، ورئيس السكرتارية، جنباً إلى جنب مع أربعة ممثلين من السكان (أثنين مسلمين وأثنين من غير المسلمين)، إضافة إلى ممثلين عن رجال الدين، وكان المجلس يجتمع تحت رئاسة الوالي، الذي كان يشرف على الشؤون المدنية والمالية والسياسية والقانونية والشرطة، وكان الوالي مسؤولاً عن جميع الموظفين في الولاية، على الرغم من أن المسؤول المالي كان يتبع إلى وزارة المالية، وكان الوالي أيضاً مسؤولا عن التوظيف وتعيين العاملين معه. انظر:

Cökhan Çetinsaya,**The Ottoman Administration of Iraq,** 1890-1908,Routledge,Taylor&Francis LONDAN AND NEW YORK,2006,P.8.

(٤) **الدستور، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة في الدولة العثمانية**، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية: نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق: خليل أفندي الخوري، بيروت، المطبعة الأدبية، (د. ط)، ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، المجلد الأول، ص٣٨٤.

(٥) زوراء، العدد (٢)، (١٢ /ربيع الاول/ ١٢٨٦هـ)، (٢٢/ حزيران/ ١٨٦٩م) .

(٦) جميل موسى النجار،**الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص٢٨٠–٢٨١.

(٧) المصدر نفسه، ص٢٨٠–٢٨١.

(٨) **الدستور، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة في الدولة العثمانية**، المجلد الثاني، ص٦٥٩.

(٩) ستيفن همبسلي لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، نقله إلى العربية: جعفر الخياط، بيروت، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط٥، (د، ت)، ص٣٧٦–٣٧٧.

(١٠) تحسين العسكري، **مذكراتي عن الثورة العربية والثورة العراقية**، بغداد، مطبعة العهد، ط١، ١٩٣٦م، ج١، ص٥٠.

(١١) عباس العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، بغداد، شركة التجارة والطباعة، (د. ط)، ١٩٥٦م، ج٨، ص١٩٠.

(١٢) كريم حيدر خضير، **نشأة الشرطة العراقية وتطورها ١٩٢١-١٩٣٢م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٣م، ص١٧.

(١٣) جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، ص٢٨٦. ومن الجدير بالذكر أن بعض المصادر تذكر أن تاريخ تأسيس الشرطة كان في مطلع القرن العشرين وهذا غير دقيق لأن (سالنامات) ولاية بغداد تذكر وجود الشرطة قبل هذا التاريخ بحوالي عشرة سنوات، حول الرأي الأول، ينظر: كريم حيدر خضير، **نشأة الشرطة العراقية وتطورها**، ص١٧-١٨.

(١٤) سالنامه ولايت بغداد (١٣٠٩هـ/١٨٩١م)، دفعة (٨)، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر، بغداد، مطبعة الولاية، ١٣٠٩هـ/١٨٩١، ص ١٣٧-١٣٨.

(١٥) سالنامه ولايت بغداد (١٣١٠هـ/١٨٩٢م)، (دفعة ٩)، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر، مطبعة الولاية، بغداد، (١٣١٠هـ/١٨٩٢م)، ص١٣١-١٣٢.

(١٦) سالنامه ولايت بغداد، (١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م)، (دفعة ١٢)، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر، مطبعة الولاية، بغداد، (١٣١٤هـ/١٨٩٦م)، ص ٢١٩.

(١٧) سالنامه ولايت بغداد (١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م)، (دفعة ١٤)، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر، مطبعة الولاية، بغداد، ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م، ص ١٥٨.

(١٨) سالنامه ولايت بغداد (١٣١٧هـ/١٨٩٩م)، (دفعة ١٥)، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر، مطبعة الولاية، بغداد، (١٣١٧هـ/١٨٩٩م)، ص ١٦٢.

(١٩) سالنامه ولايت بغداد (١٣١٨هـ/١٩٠٠م)، (دفعة ١٦)، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر، مطبعة الولاية، بغداد، (١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م)، ص٢٣١.

(٢٠) سالنامه ولايت بغداد (١٣١٩هـ/١٩٠١م)، (دفعة ١٧)، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر، مطبعة الولاية، بغداد، (١٣١٩هـ/١٩٠١م)، ص١١٢.

(٢١) سالنامه ولايت بغداد (١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م)، (دفعة ١٩)، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر، مطبعة الولاية، بغداد، (١٣٢٣هـ/١٩٠٥م)، ص ٩٢.

(٢٢) سالنامه ولايت بغداد (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م)، (دفعة ٢٠)، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر، مطبعة الولاية، بغداد، (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م)، ص١٠٨.

(٢٣) سالنامه ولايت بغداد (١٣٢٥هـ/١٩٠٧م)، (دفعة ٢١)، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر، مطبعة الولاية، بغداد، (١٣٢٥هـ/١٩٠٧م)، ص ٩٦.

(٢٤)Başbakanlik Osmanli Arşivi . B.O.A. DH.MTV,32,8,12.

إلارشيف العثماني التابع الى رئاسة الوزراء في اسطنبول وسوف يختصر فيما بعد (B.O.A).

(٢٥) سالنامه دولت عثمانية (١٣٢٧رومية/ ١٩١٢م)، (آلتمش التنجي سنة)، در سعادت، سلانيك مطبعه سي، (١٣٢٧رومية/ ١٩١٢م)، ص٥٨٧.

(٢٦) جريدة صدى بابل، العدد (١٣٦)، الجمعة (٧ /جمادى الآخرة/ ١٣٣٠هـ)، (٢٤ / مايس/ ١٩١٢).

(٢٧) جريدة صدى بابل، العدد (١٣٧)، الجمعة (١٥ /جمادى الآخرة/١٣٣٠هـ)، (٣١ / مايس/ ١٩١٢).

(٢٨) زوراء، العدد (٢٥١٦)، الخميس (٦ /رجب/ ١٣٣٣هـ)، (٢٠/ مايس/ ١٩١٥م) .

[٢٩] زوراء، العدد (٢٥١٧)، الخميس (١٣ /رجب/ ١٣٣٣هـ)، (٢٧/ مايس/ ١٩١٥م) .

[٣٠] زوراء، العدد (٢٥١٨)، الخميس (٢٠ /رجب/ ١٣٣٣هـ)، (٣/ حزيران/ ١٩١٥م) .

[٣١] زوراء، العدد (٢٥١٩)، الخميس (٢٧ /رجب/ ١٣٣٣هـ)، (١٠/ حزيران/ ١٩١٥م) .

[٣٢] زوراء، العدد (٢٥٢٥)، الجمعة (١٠ /رمضان/ ١٣٣٣هـ)، (٢٢/ تموز/ ١٩١٥م) .

[٣٣] يبدو أن وظيفة الشرطة قد بدأت تجذب بعض الحاصلين على شهادات دراسية. ويمكن ملاحظة ذلك من احدى الوثائق العثمانية، وهو طلب مقدم من شخص تخرج من مدرسة التجارة، ودخل كلية الحقوق، وحصل على أعلى الدرجات فيها، وهو يرغب في التعيين في سلك مفوضي الشرطة بدرجة مفوض أول، أو مفوض ثاني، وبطلب مقدم إلى مدير (الأمن العمومي)، بتاريخ (١٧ /نيسان/١٣٣٠ رومية)، (٣٠/نيسان/١٩١٤م).

B.O.A. DH.EUM.MEM,47,39,1.

[٣٤] زوراء، العدد (٢٤٣٧)، (٢١ /ذي الحجة/١٣٣١هـ)، (٢١/تشرين الثاني/١٩١٣م).

[٣٥] جريدة صدى بابل، العدد (١٤٦)، الجمعة (١٨ /شعبان/ ١٣٣٠هـ)، (٢ /آب/ ١٩١٢).

[٣٦] B.O.A. Dh. Eum. mem, 47,72,1.

وهنالك رأي أخر فقد أشار (لوريمر) بأن رواتب الشرطة كانت تبلغ كالتالي: مفوض شرطة درجة أولى يبلغ (١٠٠٠) قرش، ومفوض ثاني يبلغ (٥٠٠) قرش، ومفوض ثالث يبلغ (٣٠٠) قرش، بينما يبلغ راتب الشرطي (٢٠٠) قرش، وهو مبالغ فيه ونرجح الرأي الأول الوارد في الوثيقة. ينظر: ج .ج. لوريمر، **دليل الخليج**، القسم الجغرافي، ترجمة: مكتب قطر بديوان حاكم قطر، الدوحة،(د . ت)، ج٣ ، ص ١٠٤٨ .

[٣٧] **قانون الجزاء الهمايوني**، ترجمة: سليم بن رستم باز، بيروت، المطبعة الأدبية، ١٩١٦م، ص ٧٤.

[٣٨] **قانون الجزاء الهمايوني**، المادة ١١٦، ص ٧٤– ٧٥.

[٣٩] إبراهيم خليل أحمد، **التشكيلات الإدارية والعسكرية في الموصل في أواخر العهد العثماني**، مجلة بين النهرين ، السنة العاشرة ، العددان٣٧،٣٨، (الموصل ١٩٨٢)، ص١٦٤.

[٤٠] زوراء، العدد (٢٤١٣)، السبت (٢ /رجب/ ١٣٣١هـ)، (٧/حزيران/ ١٩١٣م) .

[٤١] زوراء، العدد (٢٤١٤)، السبت (٩ /رجب/ ١٣٣١هـ)، (١٤/ حزيران/ ١٩١٣م) .

[٤٢] **قانون الجزاء الهمايوني** ، المادة ٩٣، ص ص ٥٩–٦٠؛ زوراء، العدد (٢٤٢٧)، الأحد (١٦ /صفر/ ١٣٣٢هـ) (١٤/ كانون الثاني/ ١٩١٤م) .

[٤٣] **قانون الجزاء الهمايوني** ، المادة ١٠٩، ص ص٧٠– ٧١.

[٤٤] **قانون الجزاء الهمايوني** ، المادة ١١١، ص٧١.

[٤٥] للتفاصيل عن هذا القانون يراجع : زوراء، العدد (٢٤٥٩)، الخميس (١٤ /جمادى الأولى/ ١٣٣٢هـ)، (١٠/ نيسان/ ١٩١٤م) .

[٤٦] سالنامه ولايت بغداد (١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م)، (دفعة ١٩)، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر، مطبعة الولاية، بغداد، (١٣٢٣هـ/١٩٠٥م)، ص ٩٢.

[٤٧] سالنامه ولايت بغداد (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م)، (دفعة ٢٠)، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر، مطبعة الولاية، بغداد، (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م)، ص١٠٨.

[٤٨] عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة**، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط٢، ١٩٩٩م، ص١٣٢.

(٤٩) سالنامه ولايت بغداد (١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م)، ص ٢١٦.
(٥٠) سالنامه ولايت بغداد (١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م)، ص ٤١٤.
(٥١) سالنامه ولايت بغداد (١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م)، ص ١٨٧.
(٥٢) سالنامه ولايت بغداد (١٣٣٥هـ/ ١٩٠٧م)، ص ٣٠٨.
(٥٣) سالنامه ولايت بغداد (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م)، ص١٠٩.
(٥٤) سالنامه ولايت بغداد (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م)، ص١٠٩.
(٥٥) أشار لوريمر حول وجود شرطي واحد فقط في بعض الاقضية، علماً بأن الشرطة في القضاء تتبع إلى القائمقام الذي يمثل أعلى سلطة في القضاء، ويبدو أن هنالك قانون يخول لضباط الشرطة إستخدام رجال (الجندرمة) عندما يحتاجون إلى ذلك. ينظر: لوريمر، **دليل الخليج**، ص ١٠٤٨.
(٥٦) من المناسب أن يذكر بوجود مفوض واحد أو شرطي واحد، يعني أن المهام كانت تنفذ من قبل (الجندرمة أيضاً إلى جانب الشرطة. لوريمر، **دليل الخليج**، ص ١٠٤٨.
(٥٧) سالنامه ولايت بغداد (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م)، ص١٥٧، ١٥٩، ١٦١، ١٦٣، ١٦٦، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٧، ١٨١، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٢. ج .ج. لوريمر، **دليل الخليج** ، ص ١٠٤٨ .
(٥٨) سالنامه ولايت بغداد (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م)، (دفعة ٢١)، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر، مطبعة الولاية، بغداد، (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م) ، ص ٩٦.
(٥٩) جريدة صدى بابل، العدد (١٤٥)، الجمعة (١١ /شعبان/ ١٣٣٠هـ)، (٢٦ / تموز/ ١٩١٢).
(٦٠) لوريمر، **دليل الخليج** ، ص ١٠٤٨.
(٦١) كريم حيدر خضير، **نشأة الشرطة العراقية وتطورها** ، ص١٨.
(٦٢) الكورك: هو وضع الحديد في الأرجل واستخدامه في أعمال الأشغال الشاقة، والمستحق لجزاء الكورك تجري عليه أيضا أصول التشهير وذلك بأن تكتب خلاصة مضبطة المحكمة القاضية بالعقوبة بأحرف كبيرة ويساق المحكوم عليه إلى ساحة أو ممر فيراه الناس، فتعلق هذه الخلاصة على صدره ويوقف هنالك لمدة ساعتين ليراه الناس ثم يوضع الحديد في رجليه ويرسل إلى مكان الجزاء. **قانون الجزاء الهمايوني**، المادة ١٩، ص ١٤-١٥.
(٦٣) جريدة صدى بابل، العدد (٨٧)، الأحد (١ /جمادى الأولى/ ١٣٢٩هـ)، (٣٠ / نيسان/ ١٩١١م).
(٦٤) زوراء، العدد (٢٤٨٣)، الخميس (٣ /ذي القعدة/ ١٣٣٢هـ)، (٢٣/ أيلول/ ١٩١٤م) .
(٦٥) زوراء، العدد (٢٤٦٦)، الخميس (٤/رجب/١٣٣٢هـ)، (٢٩/ مايس/١٩١٤م) .
(٦٦) زوراء، العدد (٢٤٧٠)، الخميس (١٦ شعبان/ ١٣٣٢هـ)، (١٠/تموز/ ١٩١٤م) .
(٦٧) عبد الكريم العلاف، **بغداد القديمة** ، ص ١٣٣.
(٦٨) جريدة صدى بابل، العدد (٩٢)، الأحد (١٩ /رجب/ ١٣٢٩هـ)، (١٦ / تموز/ ١٩١١).
(٦٩) جريدة صدى بابل، العدد (١٣٤)، الجمعة (٢٣ /جمادى الأولى/ ١٣٣٠هـ)، (١٠ / مايس/ ١٩١٢).
(٧٠) Cökhan Çetinsaya,**The Ottoman Administration of Iraq,**P.60.

(٧١) زوراء، العدد (٢٤٦٧)، الخميس (١١/رجب/١٣٣٢هـ)، (١٥/ مايس/١٩١٤م) .

(٧٢) زوراء، العدد (٢٤٩٣)، الخميس (١٥ /محرم/ ١٣٣٣هـ)، (٣/ كانون الاول/ ١٩١٤م) .

(٧٣) زوراء، العدد ٢٤٥٣، الأحد (١٩ ربيع الاخر لعام ١٣٣٢هـ)، (١٧/ آذار/ ١٩١٤م) .

(٧٤) زوراء، العدد (٢٤١٩)، السبت (١٥ /شعبان/ ١٣٣١هـ)، (٢٠/ تموز/ ١٩١٣م).

(٧٥) زوراء، العدد (٢٤٣٢)، الأحد (١٨ /ذي العقدة/ ١٣٣١هـ)، (١٩/ تشرين الاول/ ١٩١٣م) .

(٧٦) زوراء، العدد (٢٤٨١)، الخميس (٢٠ /شوال/ ١٣٣٢هـ)، (١١/ أيلول/ ١٩١٤م) .

(٧٧) زوراء، العدد (٢٥٣٨)، (١١ /ذي الحجة/ ١٣٣٣هـ)، (٢٠/ تشرين الاول/ ١٩١٥).

(٧٨) زوراء، العدد (٢٥٢١)، الخميس (١١ /شعبان/ ١٣٣٣هـ)، (٢٤/ حزيران/ ١٩١٥م) .

(٧٩) زوراء، العدد (٢٤٩٣)، الخميس (١٥ /محرم/ ١٣٣٣هـ)، (٣/ كانون الاول/ ١٩١٤م) .

(٨٠) زوراء، العدد (٢٤٦٣)، الخميس (١٢/جمادى الآخرة/١٣٣٢هـ) (٨/ آيار/١٩١٤م) .

(٨١) زوراء، العدد (٢٤٤١)، الأحد (١ /محرم/ ١٣٣٢هـ) (٣٠/ تشرين الثاني/ ١٩١٣م) .

(٨٢) زوراء، العدد (٢٤٢٧)، الأحد (١٣ /شوال/ ١٣٣١هـ)، (١٥/ ايلول/ ١٩١٣م) .

(٨٣) جريدة صدى بابل، العدد (١٠٠)، الأحد (٢٣ /رمضان/ ١٣٢٩هـ)، (١٧ /أيلول/ ١٩١١).

(٨٤) جريدة صدى بابل، العدد (١١٠)، الأحد (٤ /ذي الحجة/ ١٣٢٩هـ)، (٢٦ / تشرين الثاني/ ١٩١١).

(٨٥) جريدة صدى بابل، العدد (١٣٦)، الجمعة (٧ /جمادى الآخرة/ ١٣٣٠هـ)، (٢٤ / مايس/ ١٩١٢).

(٨٦) جريدة صدى بابل، العدد (١٣٧)، الجمعة (١٥ /جمادى الآخرة/١٣٣٠هـ)، (٣١ / مايس/ ١٩١٢).

(٨٧) جريدة صدى بابل، العدد (١٤٢)، الجمعة (٢٠ /رجب /١٣٣٠هـ)، (٥ / تموز/ ١٩١٢).

(٨٨) زوراء، العدد (٢٥٢٥)، الجمعة (١٠ /رمضان/ ١٣٣٣هـ)، (٢٢/ تموز/ ١٩١٥م) .

(٨٩)B.O.A. DH. mtv, 32,8,8 ؛DH. mtv, 32,8,12 ؛ B.O.A. DH. mtv, 32,21,5-7.

(٩٠) زوراء، العدد (٢٤٤٧)، الأحد (٦ /ربيع الأول/ ١٣٣٢هـ)، (٢/شباط/ ١٩١٤م).

(٩١) زوراء، العدد (٢٤٤٨)، الأحد (١٣ /ربيع الأول / ١٣٣٢هـ)، (٩/ شباط/ ١٩١٤م) .

(٩٢) زوراء، العدد ٢٤٥٤، الأحد (٢٦ /ربيع الآخر / ١٣٣٢هـ)، (٢٤/ آذار / ١٩١٤م) .

(٩٣) جريدة صدى بابل، العدد (٩٩)، الأحد (١٦ /رمضان/ ١٣٢٩هـ)، (١٠ / أيلول/ ١٩١١).

(٩٤) نظم الجدول سالفاً اعتماداً على مارود في (سالنامه) ولاية بغداد (١٣٠٩هـ/١٨٩١م)، ص ١٣٧–١٣٨؛ سالنامه ولايت بغداد (١٣١٠هـ/١٨٩٢م)، ص ١٣١–١٣٢؛ سالنامه ولايت بغداد، (١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م)، ص ٢١٩؛ سالنامه ولايت بغداد (١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م)، ص ١٥٨؛ سالنامه ولايت بغداد (١٣١٧هـ/١٨٩٩م)، ص ١٦٢؛ سالنامه ولايت بغداد (١٣١٨هـ/١٩٠٠م)، ص٢٣١؛ سالنامه ولايت بغداد (١٣١٩هـ/١٩٠١م)، ص١١٢؛ سالنامه ولايت بغداد (١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م)، ص ٩٢؛ سالنامه ولايت بغداد (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م) ، ص١٠٨؛ سالنامه ولايت بغداد (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م)، ص ٩٦؛ سالنامه دولت عثمانية (١٣٢٧رومية/ ١٩١٢م)، ص٥٨٧؛ جريدة صدى بابل، الاعداد (١٣٦)،(١٣٧)؛ زوراء، الأعداد (٢٥١٦)، (٢٥١٧)، (٢٥١٨)، (٢٥١٩)، (٢٥٢٥)؛

B.O.A. DH.MTV,32,8,12.

الملخص:

يتتبع هذا البحث تاريخ شرطة بغداد منذ تأسيسها في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي ولغاية الإحتلال البريطاني لبغداد في شهر آذار عام(١٩١٧م)، وتشكل الكتب السنوية العثمانية (السالنامات) الخاصة بولاية بغداد، وبعض الوثائق العثمانية، والصحف البغدادية في تلك الحقبة مثل جريدة (زوراء) وجريدة (صدى بابل) وهي المصادر الرئيسية للبحث، وأما الموضوعات الأساسية التي تناولها البحث فهي؛ تأسيس وتنظيم قوة الشرطة في بغداد، ومخافر الشرطة، ومهام وواجبات الشرطة، ودورهم في حفظ الأمن ومكافحة الجريمة، مع الإشارة إلى بعض نقائص وسلبيات هذه القوة إستناداً إلى المعلومات المستقاة من المصادر المذكورة سالفاً، ولا سيما ما نشرته الصحف البغدادية المذكورة سالفاً عنها.

Abstract:

The emergence and development of the Baghdad police force since the late nineteenth century until 1917

This research tackles the history of Baghdad police since it's foundation in late 19th century until the British occupation of Baghdad in March 1917.The main sources of the research are the ottoman year books “salnameh” of Baghdad wilayet , some Ottoman documents, baghdad newspaper and other sources.

The main topics of the recent research are; the foundation and organization of Baghdad police force, police stations, police duties, their role in maintaining security and fighting crime, with reference to some shourtcomings of this force and its personnel according to the information supplied by the above mentioned Baghdadi newspapers.